المجلة العربية للعلوم الإدارية
مجلد ١٥، عدد ١، يناير ٢٠٠٨، ٩ – ٣٦

بحوث

أثر الاتفاقيات التجارية الأردنية - الأمريكية على نمو الاقتصاد الأردني: دراسة قياسية

سليمان وارد المساعيد

جامعة آل البيت
المملكة الأردنية الهاشمية

مصطلحات علمية

الصادرات الأردنية، التكامل المشترك، المدن الصناعية المؤهلة QIZ، Export-Lead، ARDL، Growth.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار تأثير صادرات الأردن إلى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال اتفاقية المدن الصناعية المؤهلة (QIZ)، واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية (JUSFTA) على النمو الاقتصادي. وكذلك اختبار فرضية (الصادرات – تقود النمو Export-Lead Growth Hypothesis) على الاقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٩٠–٢٠٠٥)، حيث استخدمت منهجية (Autoregressive Distributed Lag ARDL)، التي طّورها البروفسور بيسران وآخرون (Pesaran, et al., 2001). وذلك لكي يستطيع صانعو القرار الاقتصادي معرفة مدى تأثير نمو الصادرات على نمو الاقتصاد الأردني بشكل عام، ومعرفة تأثير الصادرات الأردنية بموجب هاتين الاتفاقيتين على النمو الاقتصادي، بشكل خاص. لقد دلّت نتائج هذه الدراسة على أن هناك تأثيراً إيجابيًّا قصير الأمد وطويل الأمد للصادرات الأردنية الكلية وللصادرات الأردنية بموجب هاتين الاتفاقيتين على النمو الاقتصادي في الأردن. لكن النتائج تبين أن تأثير الصادرات الأردنية بموجب اتفاقيتي (QIZ, JUSFTA) كان ضعيفاً، مقارنة مع حجم الصادرات الأردنية بموجب هاتين الاتفاقيتين والتي تشكل ما يقارب ثلث الصادرات الأردنية. كذلك أثبتت الدراسة أن الصادرات الأردنية تقود النمو الاقتصادي، وهو ما يبرهن على مواءمة الاقتصاد الأردني لفرضية الصادرات – تقود النمو Export-Lead Growth Hypothesis. كما توصي الدراسة صانعي القرار بالتركيز على تحفيز الصادرات الأردنية، وكذلك البحث عن وسائل جديدة تعمل على زيادة تشابكية الصناعات الأردنية المصدرة من المدن الصناعية المؤهلة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ حيث إن تأثير الصادرات الأردنية بموجب هاتين الاتفاقيتين لم يكن بالمستوى المطلوب منها.

تم تسلم البحث في يونيو ٢٠٠٦، وأجيز للنشر في يناير ٢٠٠٧.

تعتمد كثير من الدول سياسة الصناعة الموجهة نحو التصدير "Export Orientated Industry" بوصفه إحدى الأدوات التي تحفّز النمو الاقتصادي، وذلك اعتمادا على فرضية الصادرات – تقود النمو الاقتصادي (Shin and Sun, 1998) (Export Lead Growth Hypothesis ELG)، والتي يعتقد بأنها كانت وراء الظاهرة التي حدثت خلال العقود الثلاثة الماضية في الدول الصناعية ودول جنوب شرقي آسيا؛ مثل ماليزيا وسنغافورة. ومن هنا، فقد تدارك الأردن مؤخرا أهمية هذه السياسة، ولجأ إلى انتهاجها؛ هادفا إلى المزيد من الانفتاح الاقتصادي، وتعميق الاندماج مع الاقتصاد العالمي.

واستمراراً لتلك السياسة، وبهدف تحسين وضع الميزان التجاري من خلال استغلال الإمكانيات والموارد المتاحة، فقد تم اتباع كثير من الإجراءات التي تصب في هذا المجال، وكان من أهمها إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وإعادة النظر في التشريعات الاقتصادية. وفي هذا السياق وقعت اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) عام ١٩٩٧ (وزارة الصناعة والتجارة، ١٩٩٧)، ووقعت اتفاقية الشراكة الأردنية – الأوروبية بتاريخ ١٩٩٧/١١/٢٤، وانضم الأردن إلى منظمة التجارة العالمية بتاريخ ٢٠٠٠/٤/١١، وأبرم اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية (JUSFTA) عام ٢٠٠٠ (وزارة الصناعة والتجارة، ٢٠٠٠)؛ وهي التي بدأ سريانها اعتبارا من السابع عشر من كانون الأول عام ٢٠٠١، ووقعت اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، واتفاقية أغادير في عام ٢٠٠٤، واتفاقية التجارة الحرة مع سنغافورة (شباط ٢٠٠٥).

أهمية الدراسة وأهدافها

نوقش الدور الرئيس لنمو الصادرات على التنمية والنمو الاقتصادي مناقشة موسعة في عدد من الدراسات السابقة، وكذلك أجرى عدد من الدراسات التطبيقية على عدد من الدول المتقدمة والنامية للتعرف إلى هذا الدور. ولقد بين عدد من الدراسات السابقة أن دور الصادرات في النمو الاقتصادي أكبر في الدول النامية منه في الدول المتقدمة ذات البنية التحتية المتطورة، وذلك لأن زيادة تنافسية الصادرات وتحسن مستوى التكنولوجي شيء ضروري جداً لاقتصاديات الدول النامية، ومن هنا تأتي أهمية التركيز على الدراسات المعنية بالصادرات والنمو الاقتصادي في الدول النامية.

ونظرا لكون الأردن قد ركّز منذ عدة سنوات على تحفيز الصادرات بغية تسريع وتيرة النمو والتنمية الاقتصادية، وبخاصة من خلال عقد عدة اتفاقيات تجارية؛ ومن أهمها اتفاقية المدن الصناعية المؤهلة التي مرّ عليها ما يزيد على ثماني سنوات ولم يتم الاتفاق على مدى نجاحها ودورها في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، بل هناك من يشكك في إسهامها أو انعكاس أثرها على الاقتصاد الأردني، ومن هنا يكون من

الأهمية بمكان تحليل هذه الاتفاقيات ومعرفة دورها على النمو الاقتصادي. وكذلك هناك أهمية معرفة مدى مواءمة فرضية الصادرات – تقود النمو (Export Lead Growth Hypothesis ELG) مع الصادرات والنمو الاقتصادي الأردني. لذا سينصب جل اهتمام هذه الدراسة على معرفة أثر الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة بموجب اتفاقية QIZ واتفاقية JUSFTA. حيث يأتي السؤال المهم: ما تأثير هاتين الاتفاقيتين على النمو الاقتصادي الأردني؟ وكذلك اختبار فرضية الصادرات – تقود النمو "Export-Lead Growth Hypothesis" (انظر: Shan & Sun, 1998) على الاقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٥)، أي هل تقود الصادرات الأردنية نمو الاقتصاد الأردني؟

منهجية الدراسة

هناك عدد من الاقتصاديين يرى أن الصادرات هي المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي؛ اعتمادا على فرضية "الصادرات – تقود – النمو الاقتصادي Export-Lead Growth Hypothesis"، في حين أن بعضهم يرى أن هناك علاقة سببية تبادلية بين الصادرات والنمو الاقتصادي. ونظرا لأهمية معرفة مدى تأثير العلاقة بينهما واتجاهها، من المفيد في خطوة أولى اختبار فرضية الصادرات – تقود – النمو الاقتصادي "Export-Lead Growth Hypothesis" باستخدام منهجية (Autoregressive Distributed Lag ARDL: Approach to co-integration؛ والتي تمنحنا فرصة التعرف إلى مدى وجود علاقة قصيرة وطويلة الأمد، ثم سنستخدم طريقة انجل – جرانجر لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرات (Granger Causality). وللوصول إلى ذلك سيتم استخدام اختبار فيلبس- بيرن "Phillips-Perron Test" واختبار ديكي- فولر الموسع "Augmented Dickey - Fuller (ADF)"، لمعرفة مدى سكون البيانات لتحديد درجة التكامل لسلسلة البيانات؛ بحيث نستطيع معرفة عدد سنوات التباطؤ الزمني المستخدم لتجنب مشكلة الارتباط الذاتي. وللتأكد من أن المتغيرات تحقق صفة التكامل المشترك الذي يعكس وجود توازن بين المتغيرات في المدى الطويل، فقد تم استخدام اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك.

تتكون الدراسة من خمسة أجزاء؛ بحيث تستهل المقدمة الجزء الأول، ويستعرض الجزء الثاني أدبيات الدراسة، ويتطرق الجزء الثالث للاتفاقات التجارية وتطّور التبادل التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية. يتطرق الجزء الرابع إلى النموذج القياسي. على حين يستعرض الجزء الخامس إلى النتائج وتحليلها، في حين يستعرض الجزء الأخير الخلاصة والاستنتاجات.

الدراسات السابقة

حاول عدد من الدراسات بحث العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي

للدولة المصدرة؛ وأهمها: (Michaely, 1977; Feder, 1982; Jung and Marshall, 1985; Doyle, 2001, Krishna *et al.,* (2003). حيث جاءت هذه الدراسات نتيجة لظاهرة الارتباط بين الصادرات والنمو الاقتصادي التي شهدتها الدول الصناعية خلال الثلاثة العقود الماضية. ولقد توصل عدد من الدراسات إلى أن هناك علاقة طردية ما بين النمو في الصادرات وبين النمو الاقتصادي، أي أنه كلما زادت الصادرات زاد النمو الاقتصادي، بينما دراسات أخرى كانت نتائج مختلفة؛ فمنها من أيد، ومنها من لم يؤيد هذه العلاقة. في الواقع لا توجد نتائج قاطعة لهذه الدراسات نظرا لاختلاف البيانات المستخدمة؛ حيث يستخدم البعض السلاسل الزمنية، وبعضهم يستخدم التجميع (Pooling data)، على حين يستخدم آخرون البيانات المقطعية (Cross-sectional data).

ولقد أكد عدد من الدراسات على وجود علاقة سببية إيجابية تأثيرها من الصادرات إلى النمو؛ أي أن نمو الصادرات يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، بمعنى إثبات لفرضية أن الصادرات تقود النمو الاقتصادي (Export lead Growth Hypothesis ELG)، ومن هذه الدراسات: دراسة Shan and Sun (1998) والذي استخدم نموذج السببية لتودا – ياماوتو(Toda and Yamamoto, 1995)، وكذلك دراسة Zapata and Rambaldi (1997). بالإضافة إلى الدراسة التطبيقية لـ(Bahmani-Oskooee and Alse, 1993)، والتي استخدما فيها بيانات إحصائية لثماني دول نامية، بالإضافة إلى دراسة (Krishna *et al.,* 2003) فقد توصلت إلى النتيجة نفسها.

وبينما توصل عدد من الدراسات إلى أن العلاقة ما بين الصادرات والنمو الاقتصادي هي علاقة سببية ثنائية؛ بمعنى أنها تتحركان في اتجاه واحد من خلال تأثير التغذية الراجعة (Feedback Effect)، مثل دراسة دويل (Doyle, 2001) التي استخدم فيها اختبار السببية لجرانجر (Granger Causality Test)، وكذلك توصل باقواتي (Bagawati, 1988) إلى النتيجة السابقة نفسها.

كذلك جاءت نتائج بعض الدراسات التي أجريت على عدد من صادرات دول مختلفة بنتائج مختلطة؛ بعضها تؤكد وجود علاقة بين الصادرات والنمو لعدد من الدول التي خضعت لهذه الدراسات، مثل دراسة Axfentiou and Serletis (1991) التي شملت ست عشرة دولة نامية، إذ بينت أن هناك علاقة سببية ثنائية في بعض الدول، على حين وجد في جزء من الدول أن التأثير السببي يأتي من الصادرات إلى النمو، وكذلك وجد الباحث أيضا أن النمو يؤدي إلى زيادة الصادرات لدولتين من هذه الدول، على حين تنعدم العلاقة السببية في دول أخرى.

أما عن تأثير الصادرات الأردنية على النمو الاقتصادي في الأردن، فقد بينت دراسة تحليلية للبنك الدولي (World Bank, 2004) أن الصادرات الأردنية تشكل ما نسبته (٦٠٪) من النمو في الناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤. ومن الدراسات الحديثة دراسة المساعيد (٢٠٠٦)، التي بيّن فيها أن النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية مهم جدا للنمو الاقتصادي الأردني، وذلك لتأثيره المباشر على زيادة الطلب على الصادرات الأردنية، حيث توصلت الدراسة إلى أن نمو الناتج المحلى الأمريكي بنسبة ١٪ يمكن أن يسهم في زيادة الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة بما نسبته ٠,٥٪.

الاتفاقيات التجارية

أ – اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة

تعرّف المنطقة الصناعية المؤهلة بأنها عبارة عن منطقة جغرافية محدودة يتم تسميتها بالاتفاق مع حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والأردن، بحيث تتميز هذه المنطقة المعتمدة بحرية التصنيع لأغراض تصدير المنتجات إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية بدون رسوم جمركية أو ضرائب أخرى أو قيود كمية. ولا تشترط الولايات المتحدة الأمريكية المعاملة بالمثل. بل تشترط فقط وجود هذه المناطق ضمن سيادة الأردن أو إسرائيل، وفتح باب الاستثمار فيها لأي مستثمر بغض النظر عن جنسيته. وفي آذار ١٩٩٨، وقع كل من الأردن وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية اعتماد مدينة الحسن الصناعية في محافظة إربد لتكون أول منطقة صناعية مؤهلة في المملكة الأردنية الهاشمية. وتنص هذه الاتفاقية على أن تأتي ٣٥٪ على الأقل من القيمة المضافة للسلع المنتجة من الأطراف الموقعة على الاتفاقية باستثناء الولايات المتحدة، وذلك كما يلي[١]:

١ – ١١,٧٪ على الأقل إسهام من صناعيين أردنيين في QIZ، و٨٪ من منتجين إسرائيليين ولمدة خمس سنوات اعتباراً من شباط ١٩٩٩، والمتبقي ١٥,٣٪ يمكن أن تكون من منتجين أردنيين في QIZ، أو إسرائيليين، أو أمريكيين، أو من الضفة الغربية/ قطاع غزة.

٢ – يجب أن يكون ٢٠٪ أو أكثر من تكلفة الإنتاج الكلية من منتجين أردنيين وإسرائيليين.

تنبع أهمية المناطق الصناعية المؤهلة من كونها تتيح المجال أمام البضائع المنتجة فيها إمكانية الدخول للسوق الأمريكي بأسعار منافسة، بالإضافة إلى ذلك أنها تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبغض النظر عن جنسيتها. ويذكر أن عدد المناطق الصناعية المؤهلة في عام ٢٠٠٥ بلغ ١٣ منطقة كما هي مبينة في الجدول (١)، ثلاث منها مناطق حكومية، وهي: مدينة الحسن الصناعية، ومدينة الحسين بن عبدالله الثاني، ومدينة العقبة الصناعية الدولية، أما المدن الباقية فيملكها القطاع الخاص.

(١) انظر اتفاقية المدن الصناعية المؤهلة، ١٩٩٧.

وبلغ حجم الاستثمار في هذه المدن حتى نهاية عام ٢٠٠٥ حوالي (١٣٩٣,٨) مليون دينار، موزعة على (٦٤) مشروعا منتشرة في (٩) مدن عاملة حاليا. ويلاحظ أن مدينة الحسن الصناعية تستحوذ على (٧٠٪) من حجم الاستثمار تليها منطقة التجمعات الصناعية الخاصة والتي تستحوذ حوالي (١٧٪). أما فرص العمل التي وفرتها المدن الصناعية المؤهلة فقد بلغت حوالي (٥٦٦٧١) فرصة عمل يشكل العمال الأردنيين منها فقط (٣٦٪) وهي نسبة متدنية كما هو موضح في الجدول (١) الذي يبين أسماء المدن الصناعية المؤهلة المقامة أو تلك التي هي قيد الإنشاء في الأردن وحجم الاستثمار[٢].

ب – اتفاقية التجارة الحرة (JUSFTA)

بعد سلسلة من الاتفاقيات الثنائية مثل نظام التفضيلات العام (GSP) ونظام المدن الصناعية المؤهلة؛ والتي تهدف إلى تحسين الأداء الاقتصادي وتشجيع وحماية الاستثمار، توجت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية بالتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين في ٢٤–١٠–٢٠٠٠؛ لتصبح الأردن الدولة الرابعة الموقعة على مثل هذا النوع من الاتفاقيات مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد المكسيك وإسرائيل وكندا (انظر اتفاقية التجارة الحرة، ٢٠٠٠).

تهدف الاتفاقية إلى تحرير تجارة السلع والخدمات وتسهيل حركة انتقال البضائع والأشخاص الطبيعيين بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية، وتتضمن التزامات متكافئة من كلا الطرفين بخصوص حماية حقوق الملكية الفكرية، والتجارة الإلكترونية، وحماية الصناعات الناشئة، وآلية حل النزاعات في حال حدوثها. ومن أهم البنود التي نصت عليها الاتفاقية في المجالات التقليدية والجديدة تخفيض الرسوم الجمركية تدريجياً على أساس "المعاملة بالمثل"، حيث يصل الطرفان إلى تحرير كامل للتجارة بينهما في مدة أقصاها عشر سنوات من تاريخ نفاذ الاتفاقية. ويشمل التخفيض جميع السلع الزراعية والصناعية المصنعة وغير المصنعة، وتحرير تجارة الخدمات بتسهيل إجراءات النفاذ إلى السوق، وبمنح الخدمات ومزودي الخدمات من الطرف الآخر المعاملة الوطنية[٣].

ومن الجدير ذكره، أن هذه الاتفاقية لا تتعارض مع اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة، إذ إن التصدير المعفى من المناطق الصناعية المؤهلة يتطلب إسهاما أردنيا لا يقل عن ١١,٧٪، وإسهاما إسرائيليا لا يقل عن ٨٪ لمدة خمس سنوات، على أن تعود بعد ذلك إلى ١١,٧٪ لدخول الأسواق الأمريكية والاستفادة من الإعفاء الجمركي وعدم الخضوع لنظام الحصص (Quota)، بينما تنص اتفاقية التجارة الحرة على

(٢) منشورات وزارة الصناعة والتجارة ومؤسسة تشجيع الاستثمار، ٢٠٠٥.

(٣) انظر: اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٠.

جدول ١
المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن[٤]

اسم المنطقة الصناعية	الموقع	عدد المشاريع	النسبة	حجم الاستثمار (مليون JD)	النسبة	عدد العمال	النسبة	عدد العمال الأردنيين	نسبة الأردنيين
المدن الصناعية المؤهلة القائمة									
مدينة الحسن الصناعية	إربد	١٣	٢٠,٣	٩٤٨	٧٣,٣	١٩٢٨٤	٣٤,٠	٩٢٧٢	٤٨,١
مدينة سايبر ستي	إربد	٢	٣,١	٢٠	١,٥	٣٠٤٤	٥,٤	٧٦٠	٢٤,٩
منطقة معبر وادي الأردن	إربد	١	١,٦	–	–	٦١	٠,١	٦١	١٠٠
منطقة التجمعات الصناعية	عمان	١٨	٢٨,١	٢٢٥,٧	١٧,٤	١٥٣٦٤	٢٧,١	٤١١٨	٢٦,٨
منطقة القسطل	عمان	٢	٣,١	١٦	١,٢	١١٦٢	٢,٠	٩١١	٧٨,٤
منطقة الضليل الصناعية	الزرقاء	٩	١٤,١	٥٠	٣,٩	١٢٣٥٨	٢١,٨	٢٣٢٧	١٨,٨
الزي للألبسة الجاهزة	الزرقاء	١	١,٦	٧,٥	٠,٦	١٠٤٧	١,٨	٦٨١	٦٥,٠
مدينة الحسين بن عبدالله الثاني	الكرك	١٨	٢٨,١	٢٥,١٣	١,٩	٤٣١٣	٧,٦	٢٠٨٠	٤٨,٢
مدينة العقبة الصناعية الدولية	العقبة	٠	٠,٠	١,٥	٠,١	٣٨	٠,٠٧	٤	١٠,٥
المجموع		٦٤		١٣٩٣,٨		٥٦٦٧١		٢٠٢١٤	٥٣,٧

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة ومؤسسة تشجيع الاستثمار، الموقع الالكتروني وتقارير ونشرات عام ٢٠٠٥.

(٤) المدن الصناعية المؤهلة قيد الإنشاء هي: منطقة المشتى، منطقة الحلابات الصناعية، منطقة الموارد للتنمية والاستثمار ومنطقة هلوود وهي مناطق مازالت قيد الإنشاء لذا لم يتم إدراج بيانات لها.

وجوب تجميع ما نسبته ٣٥٪ بوصفه قيمة مضافة أردنية، والباقي من أية دولة في العالم على المنتجات التي ستصدر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يبقي على الميزة التنافسية للمناطق الصناعية المؤهلة.

ج – الآثار الاقتصادية المتوقعة للاتفاقيتين

إن اتفاقية التجارة الحرة واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة مع الولايات المتحدة الأمريكية يؤمل منهما أن تعملا على تعميق التعاون الثنائي والإقليمي بين الأردن والدول الأخرى؛ حيث إنها ستعزز ثقة المستثمرين بالأردن، وهو ما سيساعد على جذب الاستثمارات المشتركة. وتبرز الآثار الإيجابية للاتفاقيتين بإظهار الميزة التنافسية للكثير من الصناعات الأردنية، وهو ما يؤهلها للمنافسة في الأسواق الأمريكية، وبخاصة مع تفعيل التخفيضات الجمركية وعدم وجود قيد كمي (نظام الحصص الكمية) (Quota) للكميات المصدرة للولايات المتحدة الأمريكية. وفي مجال الخدمات، فإنه يتوقع أن تبرز الآثار الإيجابية على جميع قطاعات الخدمات في الأردن، إذا ما استطاعت الحكومة والقطاع الخاص تأهيل العاملين ورفع مستوى الخدمة المقدمة والمرافق العامة، إذ تتيح هاتان الاتفاقيتان المنافسة والتطوير لجميع القطاعات، وتوفير فرص للشراكة في رأس المال، وفرص نقل التكنولوجيا في مجالات عدة، وتفتح هاتان الاتفاقيتان كذلك الباب أمام شركات خدمات إقليمية للانطلاق من الأردن نحو السوق الأمريكية. فمثلاً تستطيع شركة خدمات مصرفية عربية الحضور إلى الأردن والعمل لتتأهل لفتح فرع في السوق الأمريكية والاستفادة مما توفره الاتفاقيتان من مزايا المعاملة الوطنية. أما في مجال الاستثمار فمن المتوقع أن تفتح الاتفاقيتين المجال أمام الاستثمار الأجنبي للاستفادة من الفرص التي ستتيحها الاتفاقيتان تين لدخول السلع المصنعة في الأردن السوق الأمريكية، وبخاصة وأن الأردن قد قطع شوطاً كبيراً في تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة.

ومن المتوقع أن تسهم هاتان الاتفاقيتان في توسيع قاعدة الإنتاج الوطني والإنتاج لأغراض التصدير إلى الأسواق المتقدمة، وهو الأمر الذي سوف يعزز من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني على المستويين الإقليمي والدولي. فمن المتوقع أن تسهم الاتفاقيتان في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية وحشد المدخرات المحلية، وهو ما سيوفر بيئة استثمارية ملائمة لتطوير المهارات الإدارية المحلية في مجالات الإدارة بجوانبها المختلفة، مثل مهارات الإدارة والتسويق الدولي، ومهارات الإدارة المالية والاستثمارية، وتطوير تقنيات الإنتاج والتغليف والدعاية، وإدارة وسائل الإنتاج ذات الكفاءة العالية المتلائمة مع متطلبات الأسواق المتقدمة. وفي الوقت نفسه تعد هذه الجوانب تحديات تواجه المنتج المحلي الذي تعود أن ينتج للسوق الأردنية أو العربية المحدودة بمتطلباتها وحجمها، حيث إن الاتفاقيتين تفتحان الآفاق أمام

وحدات الإنتاج على نطاق واسع (Economics of Scale) واستغلال أمثل للقدرات التشغيلية للمصانع القائمة، شريطة أن تعمل هذه المصانع على تكييف نفسها مع المتطلبات النوعية والكمية للتصدير إلى الأسواق المتقدمة (الزيود، ٢٠٠٥).

وإذا ما أخذنا الأبعاد الإستراتيجية لاتفاقية (JUSFTA) مقرونة مع اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) فإننا سوف نقف أما تحد كبير يتمثل في ارتباط الاقتصاد الأردني ارتباطاً عضوياً بالاقتصاد الأمريكي، ومن ثم فإن أية تقلبات في الاقتصاد الأمريكي سوف يكون لها أثر سلبي مباشر على الاقتصاد الأردني، وبخاصة إذا ما أصبحت الصادرات إلى أمريكا تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات الأردنية (المساعيد، ٢٠٠٦).

أما في مجال الاستثمار فإن جذب الاستثمارات الأجنبية يحتاج إلى وقت لبناء جسور من الثقة والتفاهم. ويجب أن لا نتوقع أن تتزايد الاستثمارات بين يوم وليلة، ولاسيما أن صغر حجم السوق الأردنية والظروف السياسية المحيطة بالمنطقة بالإضافة إلى القيود التي تفرضها الدول المجاورة، تعد من السلبيات التي تؤثر في جذب الاستثمارات إلى الأردن، هذا بالإضافة إلى وجود اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة ذات الميزة الأفضل لأي مستثمر.

د – تطور التبادل التجاري
مع الولايات المتحدة الأمريكية

تشير البيانات التجارية قبل عام ٢٠٠٢ إلى أن الميزان التجاري للأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية يميل لصالح الطرف الأخير؛ إذ بلغ العجز التجاري حوالي (٢٥٢,٥) و(٢٥٠,٣) مليون دينار على الترتيب للعامين ١٩٩٨ و١٩٩٩. وفي العام ٢٠٠٠ ارتفع العجز ليصل إلى (٢٧٧,١) مليون دينار. لكن العجز في الميزان التجاري مع أمريكا سجل انخفاضاً ملموساً نتيجة لتزايد التصدير من المناطق الصناعية المؤهلة للسوق الأمريكية اعتباراً من عام ٢٠٠١، كما ملاحظ من شكل رقم (١)، والذي وصل عام ٢٠٠١ إلى (٧٠,٢) مليون دينار، مقارنة بحوالي (١٢٨) مليون دينار للفترة نفسها من العام ٢٠٠٠، أي بتراجع كبير بلغت نسبته (٤٥٪). ثم يبدأ الميزان التجاري في الميل لصالح الأردن، اعتبارا من عام ٢٠٠٢ لغاية الآن وبصورة متزايدة[٥].

إن استعراض أبرز التطورات التي شهدها التبادل التجاري بين المملكة الأردنية والولايات المتحدة الأمريكية منذ العام ١٩٩٨ وحتى نهاية عام ٢٠٠٥ يبين أن قيمة الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية بلغت حوالي ٩,٣ مليون دينار خلال العام ١٩٩٩، مقارنة بحوالي ٥,٦ مليون دينار خلال العام ١٩٩٨. وفي العام ٢٠٠٠ ارتفعت هذه القيمة لتصل إلى حوالي ٤٤,٨ مليون دينار. أما خلال عام

(٥) وزارة الصناعة والتجارة ودائرة الإحصاءات العامة، تقارير ونشرات مختلفة.

٢٠٠١، فقد سجلت الصادرات الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعاً ملموساً، إذ وصلت إلى حوالي ١٦٤,٦ مليون دينار، ثم ارتفع إلى ٣٠٤,٤، ٤٦٨,٦، ٧٢١,٨، ٨٩٢ مليون دينار خلال الأعوام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، على التوالي، وكما هو مبين في شكل (٢).

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية، فقد شهدت تغيير في الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية يتمثل هذا التغيّر في ظهور شريك إستراتيجي جديد هو الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى الشركاء التقليديين وهم: العراق والهند والسعودية

شكل ١
التجارة الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية

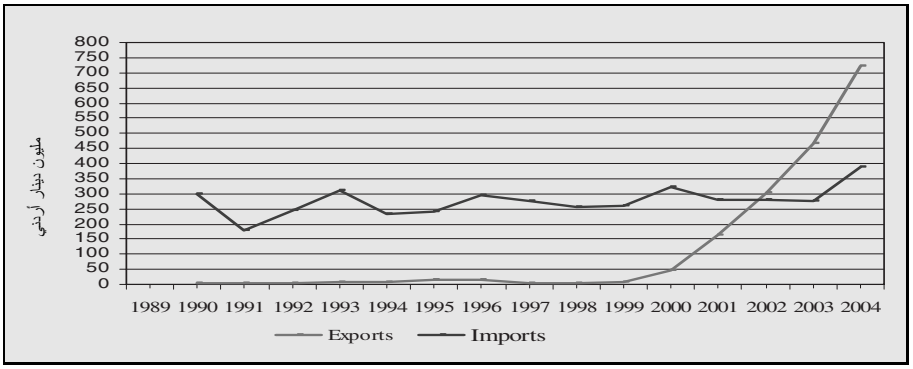

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، وزارة الصناعة والتجارة.

شكل ٢
الصادرات الأردنية للولايات المتحدة الأمريكية (مليون JD)

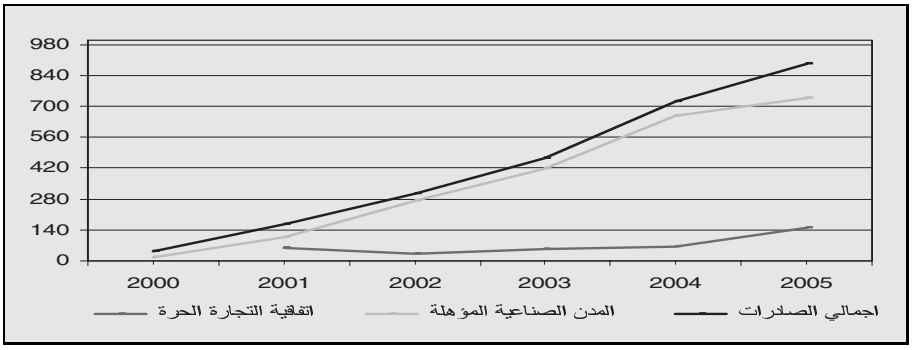

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة ودائرة الإحصاءات العامة.

والإمارات العربية المتحدة للأردن، فقد ارتفعت صادرات الأردن للولايات المتحدة من (٢٪) من مجمل الصادرات الأردنية عام ١٩٩٥ إلى حوالي (٢٩,٦٪) عام ٢٠٠٥ (انظر شكل ٣ و٤). ويعود ذلك الارتفاع إلى تنامي صادرات الأردن من الألبسة والمنسوجات إلى الولايات المتحدة والتي استفادت من اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ).

ويلاحظ من الجدول (٢) أن حجم الصادرات الأردنية بدأ يتنامى منذ بدء سريان الاتفاقيات التجارية التي وقعها الأردن خلال السنوات الأخيرة، فقد نمت الصادرات الأردنية خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤ لمعظم

شكل ٣
الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية لعام ١٩٩٥

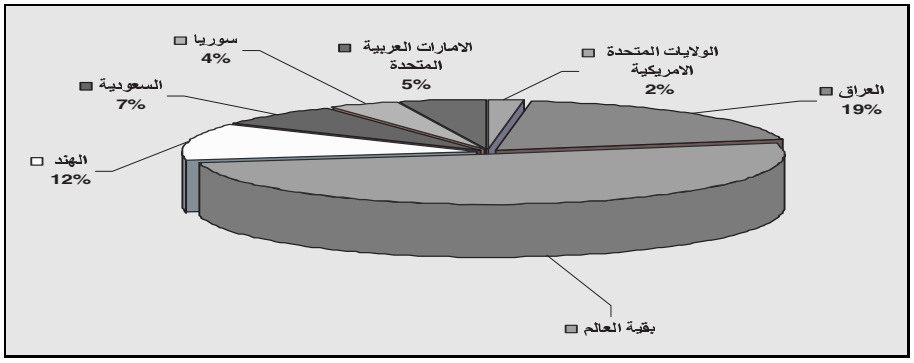

المصدر: النشرات الإحصائية للبنك المركزي الأردني ووزارة الصناعة والتجارة.

شكل ٤
التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية خلال عام ٢٠٠٥

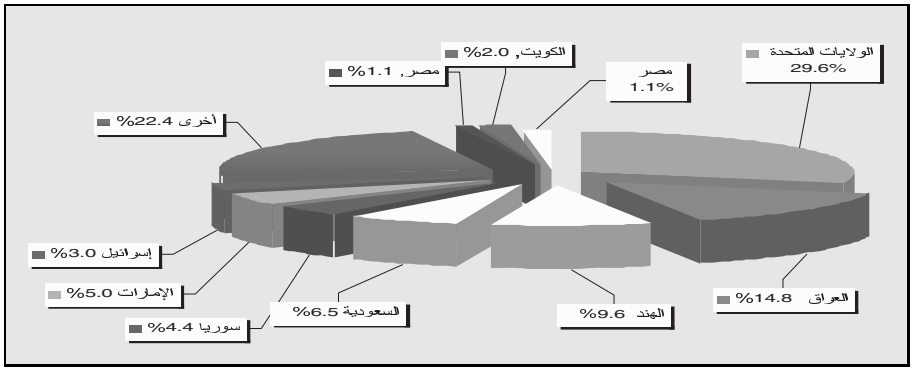

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، وزارة الصناعة والتجارة.

جدول ٢
قيم السلع التي تم تصديرها حسب الاتفاقيات التجارية (مليون دينار)

اسم الاتفاقية	السنه					النمو
	٢٠٠٤	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الدول الأعضاء في WTO (الأولى بالرعاية)	٥٨٧,٥	٧٤٨,٤	٨٨٨	١٠٤٢	١٤٠٧	٣٥,٠
المناطق الصناعية المؤهلة	١٧,٨	١٠٦,٦	٢٧٠,٧	٤١٥,١	٦٦٠	٥٩
دول ألافتا	٠,٩	٢,٤	٠,٠٣	٠,٦	١٩,٣	٣١١٦
اتفاقية الشراكة الأوروبية	٣٥,٥	٤٩,٩	١٩,٥	٦٧,١	٧٢,٧	٨,٣
اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية	٣٧٢,٤	٦١٤,٠	٦٥٥,٨	٦٥٠,٤	٨٨٨,٥	٣٦,٦

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، وزارة الصناعة والتجارة

الدول أو المناطق الإقليمية والدولية التي دخل معها الأردن في اتفاقيات، والتي من أهمها انضمام الأردن إلى منظمة التجارة الدولية WTO، واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة، ودول ألافتا، واتفاقية الشراكة الأوروبية، واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية. حيث تشير أرقام الجدول إلى ارتفاع في حجم الصادرات إلى نمو مطرد؛ إذ بلغ النمو لعام ٢٠٠٤ للاتفاقيات السابقة (٣٥٪)، (٥٩٪)، و(٣١١٦٪)، و(٨٪)، و(٣٦٪) على التوالي. وكذلك تشير بيانات وزارة الصناعة والتجارة إلى أن الصادرات الأردنية بموجب اتفاقية التجارة الحرة (JUSFTA) حققت نموًّا كبيراً خلال عام ٢٠٠٥، إذ نمت بنسبة ٢٤٦,٥٪ مقارنة مع ٢٠,٧٪ عام ٢٠٠٤[٦].

كما أن (٣٠٪) من الصادرات الأردنية لعام ٢٠٠٤ تتركز في سلع محددة وهي الألبسة والأقمشة (انظر شكل ٦)، وكذلك حوالي ثلث الصادرات الأردنية موجهة لسوق واحدة، هي سوق الولايات المتحدة الأمريكية (انظر شكل رقم ٤). كذلك يتضح جليا تأثير الاتفاقيات الثنائية والإقليمية التي عقدها الأردن خلال السنوات الأخيرة على نمو الصادرات الأردنية إلى الدول الموقع معها اتفاقيات. فعلى سبيل المثال، أظهر الشكل (٢) والجدول (٢) النمو المطرد للصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بموجب اتفاقية المدن الصناعية المؤهلة (Qualified Indusial Zones QIZ) خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤؛ إذ نمت هذه الصادرات بما نسبته (٥٠٪) سنويا خلال هذه الفترة.

وبالنظر إلى التركيب السلعي للصادرات الوطنية، يلاحظ أن الأهمية النسبية للصادرات الوطنية من المنسوجات والملابس قد استحوذت على الجانب الأكبر

(٦) انظر نشرات وزارة الصناعة والتجارة لعام ٢٠٠٦.

من مجموع الصادرات الوطنية وبنسبة بلغت، في المتوسط، ١,٣٪ خلال الفترة ١٩٩٨ – ٢٠٠٠، ارتفعت بصورة كبيرة جدا خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٤، إذ وصلت في العام ٢٠٠٤ إلى حوالي ٣٠٪. ويأتي هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الصادرات من الألبسة من المناطق الصناعية المؤهلة إلى السوق الأمريكي.

النموذج القياسي

النموذج القياسي Econometrics Model

تشير معظم الدراسات السابقة (انظر: Doyle, 2001, Axfentiou and Serletis, 1991) إلى أن الصادرات هي المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، وذلك اعتمادا على فرضية الصادرات – تقود – النمو الاقتصادي "Export-Lead Growth Hypothesis"، إذ إن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GR) دالة في الصادرات (X)، فكلما زادت الصادرات، زاد الناتج المحلي الإجمالي. وبناءً على الدراسات التي سبقت الإشارة إليها، تم اعتماد النموذج القياسي التالي في هذه الدراسة:

$$GR = \alpha_0 + \alpha_1 X + \alpha_2 DUM + \alpha_3 t + e_t \quad (1)$$

حيث إن GR تعني النمو في الناتج المحلي الإجمالي، X: الصادرات الأردنية، DUM: متغير وهمي يعكس أثر فترة بدء تنفيذ اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة واتفاقية التجارة الحرة[٧] (DUM = 1 خلال الفترة ١٩٩٧ – ٢٠٠٥، وصفر غير ذلك)، t = 1,2,3...T، $(\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2)$ معلمات، e_t: معامل الخطأ، وقد تم استخدام منهجية (Autoregressive Distributed Lag ARDL: Approach to co-integration)، التي طوّرها البروفسور بيسران وآخرون Peseran *et al.* (2001)، وهي منهجية تتيح لنا قياس أثر كل الصادرات الأردنية واتفاقيتي المدن الصناعية والتجارة الحرة مع الولايات المتحدة على النمو الاقتصادي. والاختبار الثاني هو اختبار السببية لجرانجر (Granger Causality). في البنود التالية آلية عمل الاختبارات مع الأسباب التي رجّح الباحث اعتمادهما في هذه الدراسة.

اختبار سكون السلاسل الزمنية

Stationarity: Unit Root Test

إن التطورات الاقتصادية الحديثة في الاقتصاد القياسي تستدعي دراسة خصائص السلاسل الزمنية. فقد بين الباحثان نلسون وبلوزر (Nelson and Plosser, 1982)، أن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير ساكنة إحصائيا (non-stationarity)؛ أي تحتوي على مشكلة جذر الوحدة (Unit Root)، قد يؤدي إلى نتائج تقدير زائفة لا يمكن الاعتماد عليها (Spurious Regression). لذا قبل البدء في استخدام المنهجين السابقين أجرينا اختبار سكون السلاسل الزمنية للتأكد من ثبات (Stationarity) السلاسل الزمنية الداخلة في

(٧) تم الجمع بينها نظرا لحداثة اتفاقية التجارة الحرة ولعدم إتمام التحرير الكامل للتجارة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية والذي يتطلب مدة أقصاها عشر سنوات من تاريخ نفاذ الاتفاقية.

النموذج، وذلك للتعرف إلى أي مستوى يمكن أن يتم التكامل والترابط (Integration) بين السلسلة الزمنية الواحدة. لقد اعتمدت الدراسة، أهم اختبارين يستخدمهما الباحثون حاليا لكشف استقرار السلاسل الزمنية أو ما يسمى أيضا بمشكلة جذر **الوحدة** (Unit Root)، **وهما اختبار فيلبس – بيرن** Phillips-Perron Test، **واختبار ديكي- فولر الموسع** Augmented Dickey-Fuller (ADF)، **وذلك للحصول على سلاسل زمنية ساكنة عند مستوى تكامل تحدده هذه الاختبارات.**

اختبار التكامل المشترك

Co-integration Test

تسعى الدراسة إلى اختبار إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل واحدة على الأقل بين متغيرات النموذج. لذلك استخدمت الدراسة اختبار التكامل الإحصائي المشترك (Co-integration Test) لمعرفة ما إذا كان هناك توازن وعلاقة واحدة على الأقل طويلة الأجل فيما بين مجموعة السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في النموذج الاقتصادي. ذلك أن هناك نوعين من الاختبارات المستخدمة في مثل هذه الحالة، وهما: Engle-Granger Two Step test وJohansen-Juselius Maximum likelihood Test. وقد اعتمدت الدراسة الاختبار الأخير وذلك لما له من أفضلية ولشيوع استخدامه في كثير من الدراسات الاقتصادية الحديثة.

اختبار

Autoregressive Distributed lag ARDL

استخدمت الدراسة منهجية حديثة هي منهجية (Autoregressive Distributed Lag ARDL)، الذي طورها البروفسور بيسران وآخرون، انظر: (Alam and Quazi, 2003; Pesaran, *et al.,* 2001; Pesaran and Shin, 1999). إذ نستطيع من خلال ARDL تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير Short and long-terms، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وحسب هذه الدراسة سيتخذ النموذج رقم (١) الشكل الآتي:

$$\Delta GR = \alpha_0 + \alpha_1 t + \alpha_2 X_{t-1} + \alpha_3 GR_{t-1} + \sum_{j=0}^{k} \beta_1 \Delta X_{t-j} + \sum_{j=1}^{k} \beta_2 \Delta GR_{t-j} + \beta_3 DUM + e_t \qquad (2)$$

إن لاختبار ARDL عدد من الميزات والخواص التي تجعل منه اختبار مفضلاً في الدراسات الحديثة، ومن هذه الميزات إمكانية استخدامه حتى وإن كانت المتغيرات المستقلة هي متغيرات داخلية (endogenous Variables)، وكذلك إنه خال من مشكلتي الارتباط، البواقي (Residual Correlation)، ومشكلة (endogeneity)، بالإضافة إلى أنه مناسب في حالة وجود سلسلة زمنية قصيرة لأنه لا يشترط أن تكون جميع المتغيرات عند المستوى I(0) أو I(1). أي هناك إمكانية أن تكون المتغيرات المستخدمة في الدراسة تجمع

بين المستويين من الاستقرار I(1) و/أو I(0)، ولا يشترط أن تكون جميعاً I(0) أو I(1). أيضا في هذا الاختبار نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل Short and long-terms، وأخيراً يمكن تنفيذ هذا الاختبار من خلال اعتماد أي من information criteria وهي: Akaike Information Criteria (AIC), Schwarz Bayesian Criteria (SBC) and Log-likelihood Ratio (LR) statistic أنظر: Alam and Quazi, 2003, Pesaran and Shin, 1999;, Morimune and Mantani, 1995; Quinn, 1988;).

اختبار السببية (Causality test)

لقد تم أيضا استخدام اختبار السببية لجرانجر (Granger Causality) لمعرفة اتجاه السببية بين GR وX؛ لأن وجود ارتباط بين المتغيرين شيء بالنسبة لاتجاه السببية. حيث إن من المهم أيضا معرفة ما إذا كان النمو في الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بقيم الصادرات الحالية والسابقة. لأن إحدى المشكلات التي يمكن أن تواجه مثل هذا الاختبار هي أن إذا اتصف أحد المتغيرات بعدم الاستقرار، ففي هذه الحالة عند حدوث أية صدمات فإن المتغيرين لن يعودا إلى وضع التوازن في المدى الطويل، أي لن يبين الاختبار في هذه الحالة العلاقة السببية بين المتغيرين. لذا سنقوم باعتماد الاختبار للمعادلتين الآتيتين:

$$\Delta GR = \lambda_0 + \sum_{i=1}^{n} \lambda_i \Delta GR_{i-1} + \sum \delta_j \Delta X_{t-1} + \mu_{t1} KK \qquad (3)$$

$$\Delta X = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n} \alpha_i \Delta X_{t-1} + \sum_{j=1}^{m} \beta_j \Delta GR_{t-1} + \mu_{t2} KK \qquad (4)$$

ومن خلال هذا الاختبار سنحدد نوع العلاقة السببية: هل هي ثنائية الاتجاه أم أحادية، أم أنه ليس هناك علاقة سببية بين المتغيرات؟ ولكي نميز بين العلاقة السببية لكل من الصادرات الأردنية للولايات المتحدة والصادرات الأردنية للدول الأخرى، فقد تم اعتبار أن $X = X_n + X_{us}$ بحيث إن (Xus) تعني الصادرات الأردنية للولايات المتحدة، وأن (Xn) تعني الصادرات الأردنية للدول الأخرى (الصادرات الأردنية مطروحا منها الصادرات الأردنية للولايات المتحدة الأمريكية).

مصادر الدراسة

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر للحصول على السلاسل الزمنية للمعلومات ومن أهمها إحصاءات صندوق النقد الدولي (IFS, IMF, various issues)، والبنك المركزي الأردني (CPJ)، ودائرة الإحصاءات العامة (DOS)، ووزارة الصناعة والتجارة (MOTI) لإعداد مختلفة، ومؤسسة تشجيع الاستثمار. كما غطت الدراسة الفترة الزمنية (١٩٩٠ – ٢٠٠٥)،

وقد جاء اختيار الباحث لهذه السنوات لكي تكون الفترة الزمنية التي تسبق تنفيذ هذه الاتفاقيات تتناسب مع الفترة التي سرت فيها هذه الاتفاقيات، وكذلك لتجنب أثر الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الأردني عام ١٩٨٩.

النتائج والتحليل

اختبار الاستقرار والسكون Stationarity

بين Granger (1986)، أنه يشترط أن يكون كل متغير من المتغيرات المستخدمة في النموذج الاقتصادي المنوي تطبيقه أن يأخذ نفس درجة الاستقرار (Integrated in the same order)؛ بمعنى أنه يجب أن تكون جميع المتغيرات عند المستوى I(0) أو I(1). أما منهجية ARDL، فتمتاز بإمكانية أن تجمع المتغيرات بين المستويين من الاستقرار I(1) و/أو I(0)، ولا يشترط أن تكون جميعاً I(0) أو I(1)، وكذلك ألا تكون أي من المتغيرات مستقرة عند I(II)، لذا تم اختبار الاستقرار للتأكد من أنه ليس هناك أي من المتغيرات مستقرا عند الفروق الثاني I(II). وقد تم في هذه الدراسة تنفيذ الاختبارين الأشهر اعتمادا في الدراسات الاقتصادية للكشف عن مدى استقرار السلاسل الزمنية، وهما: اختبار فيلبس – بيرن Phillips-Perron (PP) Test، واختبار ديكي – فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller (ADF)؛ إذ أظهرت نتائج كل *ADF* و*PP* لمتغيرات الناتج المحلي الإجمالي (GR) والصادرات الأردنية الكلية (X)، والصادرات الأردنية للولايات المتحدة (Xus)، والصادرات الأردنية للدول الأخرى[٨] (Xn) هي متغيرات ساكنة عند مستوى الفرق الأول I(1)، وذلك عند مستوى معنوية ١٠٪ أو أفضل (انظر الجدول ٣). يتضح مما سبق، أننا نستطيع تطبيق منهجية ARDL في هذه الدراسة.

التكامل المشترك Co-integration

لقد اختبرنا إمكانية وجود علاقة طويلة الأمد أو وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات في النموذج قيد الدراسة مستخدمين اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل[٩]. وتم اختبار فرضية العدم (Null Hypothesis) والمتمثلة في عدم وجود علاقة طويلة الأمد ضد الفرضية البديلة (Alternative Hypothesis) والمتمثلة في وجود علاقة تكاملية واحدة على الأقل.

تظهر نتائج اختبار جوهانسن (Johansen) بشقيه (Trace) و(Max-Eigen) عدم قبول فرضية العدم (Null Hypothesis)، والقاضية بعدم وجود أية علاقة فيما بين

(٨) الصادرات الأردنية مطروحا منها الصادرات الأردنية للولايات المتحدة.

(٩) انظر:

A. Johansen, S. and Juselius, K. (1990). Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration with Application to the Demand for Money. Oxford Bulletin of Economic and Statistical, 25(2): 169-210.

B. Johansen, S. and Juselius, K. (1992). Testing Structure Hypothesis in Multivariate Cointegration Analysis of PPP and the NIP for UK. Journal of Econometrics, 53: 211-244.

جدول ٣
Unit Root Test

Variable	Level			
	t_μ	t_τ	$Z(t_\mu)$	$Z(t_\tau)$
	Level			
GR	-1.7895	-2.8066	-1.6684	-2.9271
X	-0.5741	-2.3678	-0.5036	-2.3678
Xn	2.3929	-1.2180	-0.2294	-1.7382
Xus	-2.1790	-2.8837	-2.1092	-2.8632
	First Difference			
	t_μ	t_τ	$Z(t_\mu)$	$Z(t_\tau)$
GR	-4.9238*	-4.6255*	-4.9436*	-4.6891*
X	-4.46952*	-4.8169*	-4.9821*	-4.8186*
Xn	-3.5155**	-3.3837***	-3.5911**	-3.4726***
Xus	-3.3530***	-3.3050***	-3.3404***	-3.3866***

Notes: The t and Z (t) statistics are for ADF and PP, respectively. The subscript μ in the model allows for drift term while allows for the drift and deterministic trend, and the critical value obtains from Mackinnon (1991) for ADF and PP. Both ADF and PP tests examine the null hypothesis of unit root against the stationarity. The following notation applies: GR denotes gross domestic production growth in log form; X denotes exports of Jordan in log form. Asterisks *, **, *** represent 1%, 5%, 10% significant levels, respectively.

المتغيرات X ,GR، وقبول الفرضية البديلة (Null Hypothesis) بأن هناك علاقة واحدة بين هذه المتغيرات؛ حيث يتضح من الجدول السابق إيراده، أن قيم كل من Trace وMax-Eigen تزيد على قيمها الجدولية Critical Valueعند درجة ٥٪. لذلك نستنتج بأن هناك علاقة توازن في المدى الطويل (Long-Run Relationship) بين الناتج المحلي (GR) والصادرات الأردنية (X) والمتغير الوهمي (DUM) والذي يقيس أثر الصادرات للولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للاتفاقيتين المشار إليهما، كما هو مبين في الجدول (٤).

لكن هذه النتيجة لا تشير إلى اتجاه ومقدار العلاقة بين المتغيرين؛ لكنها تؤهلنا للانتقال للمرحلة الثانية، وهي البحث عن قيم المعلمات(Parameters) لهذا النموذج في الأمدين الطويل والقصير (Long and Short-Run Coefficients).

جدول ٤
Johansen Cointegration Test

Hypothesis		Dependent Variable GR			
Null	**Alter.**	**Trace Statistic**	**0.05 Critical Value**	**Max-Eigen Statistic**	**0.05 Critical Value**
r = 0	r = 1	17.007*	15.49471	16.956*	14.26460
r < = 1	r > = 1	0.051020	3.841466	0.051020	3.841466

Notes: The Asterisks * represent 5% significant level.

نموذج تصحيح الخطأ

Error Correction Representation

إن نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) المحسوب باستخدام منهجية ARDL التي تعتمد على خاصية أس بي سي Schwarz Bayesian Criteria (SBC) (Schwarz, 1978) والواردة في الجدول رقم (٥)، تشير إلى أن الاختبارات الأولية للتأكد من دقة النموذج رقم (٢) (Diagnostic Statistics)، أنه محدد بصورة جيدة؛ فقد أظهرت نتائج الاختبارات القياسية الضرورية للكشف عن مدى صحة النموذج عدم وجود أية مشكلات قياسية قد تؤثر في دقة أو تحيز في نتائج الاختبارات؛ إذ يتبين من الجدول (٥) أن النموذج اجتاز جميع اختبارات التحقق من صحته (Diagnostic Statistics) بنجاح، فلم تظهر نتائج اختبارات كآي سكوير χ^2 tests أية أدلة على وجود Residual Serial Correlation، وكذلك لم يظهر اختبار RESET لرامزي (Ramsey, 1969) أية أدلة على وجود خلل في هيكلية النموذج Misspecification، بالإضافة إلى أن اختبار كاي سكوير χ^2 tests لم يظهر أية مشكلات تتعلق بالتوزيع الطبيعي للبيانات Normality أو مشكلة عدم تجانس Heteroscedasticity.

تشير نتائج اختبار ARDL إلى إن قيمة $ECM_{(-1)}$ هي (٠,٥٢١٣-)، والتي تقيس قدرة وسرعة النموذج على العودة إلى التوازن؛ أي أن ٥٢٪ من أسباب عدم التوازن تختفي بعد مرور سنة واحدة، وذلك لكون إشارة سالبة وقيمتها أقل من واحد صحيح ومؤكدة عند درجة ١٪ (حسب t-statistic)، وهو ما يثبت استقراراً في النموذج، من ناحية، وأن هناك علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات الداخلة في النموذج من ناحية أخرى.

كما تظهر نتائج ARDL، أن معظم المتغيرات لها تأثير فعّال ومؤكد (معنوية)، كما يتضح ذلك من خلال قيم t-statistics، وتنسجم أيضا مع فرضية الصادرات – تقود – النمو (Export-Lead Growth Hypothesis). فكما هو واضح من الجدول، تؤثر الصادرات الأردنية تأثيراً إيجابياً ومؤكداً (Significant) عند معنوية ١٪ على

جدول ٥

Error Correction Representation for the Selected ARDL Model: Short-Run Estimation[11]

Regressors	Dependent Variable is DGR	
	Based on SBC Criteria	
	Coefficient	**T-ratio [Prob.]**
ECM (-1)	-0.5213	-5.1433[.001]*
DX	0.2597	4.5258[.001]*
Dum	0.0241	2.0479[.071]***
C	1.1313	4.9425[.001]*
$\bar{R}^2$	0.7976	
	Diagnostic Tests	
	CHSQ	*[p-value]*
h-statistic	-0.3716	[0.710]
A: AR (1)	0.3752	[0.540]
B: RESET (1)	2.2860	[0.131]
C: Norm. (2)	1.1715	[0.557]
D: Hetero. (1)	0.0692	[0.792]

Notes: The t-statistics are represented in squired brackets. Asterisks *, **, *** represent 1%, 5%, 10% significant levels, respectively.

A: Based on Breusch-Pegan test of residual serial correlation

B: Ramsey's RESET test using the square of the fitted values

C: Based on a test of skewness and kurtosis of residuals

D: Based on the regression of squared residuals on squared fitted values.

النمو في الناتج المحلي الإجمالي للأردن، وأن قيمة المعامل هي (٠,٢٥١٣)[10]. كذلك الأمر بالنسبة لتأثير اتفاقيتي (QIZ, JUSFTA) على النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمقيس من خلال المتغير الوهمي (DUM) الذي كانت قيمته معنوية (Significant) عند معنوية ١٠٪ وموجبة (٠,٠٢٤)، وهو ما يعني أن هاتين الاتفاقيتين أسهمتا في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الأردن.

لكن الملاحظة المهمة الأخرى؛ وعلى الرغم من أن الصادرات الأردنية إلى الولايات

(١٠) نظراً لأن البيانات بالصورة اللوغاريتيمية، لذلك أخذ الفرق الأول Δ (التغير) يعني النمو في كل من الصادرات والناتج المحلي الإجمالي.

(١١) نظراً لكون نتيجة الزمن *(t)* غير مؤكدة فلم تدرج في الجدول.

المتحدة تشكل ما يقرب من ٣٠٪ من مجمل الصادرات الأردنية فإن أثرها محدود (متدن) مقارنة مع تأثير الصادرات الأردنية كما يظهر من معاملات DUM (0.0241), X (0.2527). ويمكن تفسير ذلك بأن الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بموجب اتفاقية QIZ غير متنوعة وهي في غالبيتها من الأقمشة والمنسوجات التي معظم مدخلاتها الإنتاجية مستوردة، ومن ثم يمكن ربط الصادرات ذات القيمة المضافة المحلية المنخفضة بزيادة نسبية في المستوردات مما يترك آثارا سلبية على قياس الناتج المحلي الإجمالي. إن القيمة المضافة الأردنية المطلوبة للصناعات التصديرية من QIZs نسبتها متدنية (حسب الاتفاقية ١١,٧٪)، من ثم فإن معظم مكونات الصناعة هي ذات مكونات خارجية خاصة، وأن معظم الاستثمارات هي استثمارات أجنبية. ومن الجدير بالذكر أن حصة القيمة المضافة لصادرات الأقمشة والمنسوجات من مجموع القيمة المضافة للصادرات الأردنية هي فقط ١٨٪ عام ٢٠٠٣، مقارنة مع ٣٤٪ لصادرات المعادن (World Bank, 2004)؛ مما يبين أن لصادرات الأقمشة والمنسوجات أثر محدود على النمو الاقتصادي. كذلك بالنسبة لأثر المناطق الصناعية المؤهلة على فرص العمل، حيث تبين البيانات أن حوالي ٣٥٪ من العمالة هي عمالة أردنية (جدول ١)، وحوالي ٧٠٪ منهم نساء وبمعدل راتب شهري متدن يبلغ (٨٠ دينارا أردنيا)؛ أي الحد الأدنى للأجور (World Bank, 2004)، ومن ثم فإن أثر نمو صادرات الأقمشة والمنسوجات على تخفيف البطالة هو أثر محدود.

التوازن على الأمد الطويل

Long-run Relationship

باستخدام منهجية ARDL، تم اختبار العلاقة طويلة الأمد بين النمو الاقتصادي والصادرات الأردنية وبين اتفاقيتي المدن الصناعية المؤهلة والتجارة الحرة مع الولايات المتحدة. وقد أظهرت نتائج تقدير ARDL؛ المبينة في الجدول (٦)، وجود علاقة توازن طويلة الأمد بين

جدول ٦

Estimated Long-run Coefficients for Growth Model

Regressors	Dependent Variable is GR	
	Based on SBC Criteria	
	Coefficient	T-ratio[Prob.]
X	0.4983	9.2600 [0.000]*
Dum	0.0462	2.6467 [0.027]**
C	2.1701	13.3232 [0.000]*

Note: Asterisks ***, **, * represent 10%, 5%, 1% significant levels, respectively. The following notation applies: GR, gross domestic product; X: Jordan exports of goods and services.

المتغيرات قيد الدراسة؛ إذ بيّنت نتيجة ARDL أن معامل الصادرات الأردنية موجب (٠,٥٠) ومعنوي عند درجة معنوية ١٪، وهو الأمر الذي يبين الدور المهم التي تقوم به الصادرات الأردنية بوصفها محفزا رئيسا للنمو الاقتصادي. كذلك الأمر بالنسبة للمتغير العشوائي (DUM) والذي كان معامله موجبا (٠,٠٢٦) ومعنويا عند درجة معنوية ٥٪. وهذه النتيجة تبين أن الصادرات الأردنية تعد الأداة المهمة التي يمكن الاعتماد عليها من أجل زيادة النمو الاقتصادي، وتتفق أيضا مع ما جاءت به النظرية الكينزية من وجود دور مهم للصادرات في دفع عجلة النمو الاقتصادي. كذلك تنسجم نتيجة هذه الدراسة مع ما توصلت له بعض الدراسات مثل دراسة البنك الدولي (٢٠٠٤) من أن الصادرات الأردنية تسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى أن هذه النتيجة تنسجم مع الواقع العملي المتمثل في نمو الصادرات الأردنية التي صاحبها نمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة. ويعني ذلك وجود علاقة ما بين نمو الصادرات والنمو في الناتج المحلي الإجمالي والذي كان تقريبا حوالي ٧,٥٪ في خلال عامي ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن معظم المصانع في المدن الصناعية المؤهلة؛ وبخاصة مدينة الحسن الصناعية، تعود لاستثمارات أجنبية[١٢]، ونظرا لكون معظم الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية هي من خلال المناطق الصناعية المؤهلة QIZ، فإننا نصل إلى نتيجة تتفق ونتائج الدراسات السابقة (Barry and Bradley, 1997; Doyle, 2001)، والتي تبين أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) تأخذ في الغالب صفة الصناعة التصديرية (Export-Orientated Industry)، ولها دور مباشر في النمو الاقتصادي، ومن هنا نستطيع القول بأن الاستثمار الأجنبي في المدن الصناعية المؤهلة قد أسهم في زيادة الصادرات الأردنية، ومن ثم حفز النمو الاقتصادي ولكن بنسبة متدنية؛ نظرا لضعف القيمة المضافة المحلية للصناعات التصديرية.

اختبار الاستقرار للنموذج Stability Test

كما هو واضح مما تقدم غطت الدراسة الفترة الزمنية ١٩٩٠ – ٢٠٠٥، ويستدعي ذلك الحذر من حدوث أية تقلبات قد أحدثت تغيراً هيكليًّا (Structural Changes) في البيانات، مما قد يؤدي إلى تحيز وعدم ثقة بنتائج البحث.

وللتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغير هيكلي فيها، لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك، مثل Chow test أو CUSUM and CUSUMSQ. لذلك قام الباحثان باستخدام اختبار Cumulative sum (CUSUM) وCumulative sum square (CUSUMSQ) الذي اقترحه براون وآخرون

(١٢) انظر تقارير مؤسسة تشجيع الاستثمار.

Brown *et al.* (1975). وطبّقه كل من الباحثين Pesaran and Pesaran (1997) و Bahmani-Oskooee and Ng (2002). ويعد هذا الاختبار أحد أهم الاختبارات في هذا المجال؛ وذلك لأنه يوضّح أمرين مهمين، وهما: وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد (Long-run Coefficients) مع قصيرة الأمد (Short-run Coefficients)، بالإضافة إلى أن هذا الاختبار من أهم الاختبارات المستخدمة والمصاحبة للاختبار (ARDL) المستخدم في هذه الدراسة.

وقد أظهرت نتائج اختبارات (CUSUM) and (CUSUMSQ)، أنه ليس هناك أي تغيير هيكلي (Structural Changes) في البيانات المستخدمة في الدراسة، ويتضح ذلك من خلال بقاء خط الممثل للبيانات في النموذج قيد الدراسة محصورا بين خطي (الحدود) الجدولية للاختبارين CUSUM and CUSUMSQ، ولم يتم تجاوز هذه الحدود عند معنوية (٥٪) كما هو مبين في الرسم البياني (٨)، كما يتضح أيضا من هذين الاختبارين أن هناك استقراراً وانسجاماً بين نتائج المعلمات طويلة الأمد (Long-run Coefficients) وقصيرة الأمد (Short-run Coefficients)، ويوضح ذلك أن نتائج هذا البحث غير متحيزة، ومن ثم يعتد بثقتها.

اختبار السببية Granger Causality Test

تظهر نتائج اختبار السببية لجرانجر (Granger Causality Test) أن كلا من الصادرات الأردنية (بدون الصادرات إلى الولايات المتحدة) والصادرات الأردنية للولايات المتحدة الأمريكية له تأثير مباشر على النمو الاقتصادي؛ إذ كان اتجاه السببية من الصادرات الأردنية باتجاه النمو، وكذلك من الصادرات للولايات المتحدة باتجاه النمو، وليس هناك دليل على وجود سببية عكسية كما هو ملاحظ من الجدول (٧).

كذلك تشير قيم *F-Statistic* إلى وجود علاقة سببية تتجه من صادرات الأردن للولايات المتحدة إلى صادرات الأردن للدول الأخرى، ولا تؤثر صادرات

شكل ٨

Plots of CUSUM and CUSUMSQ Statistics

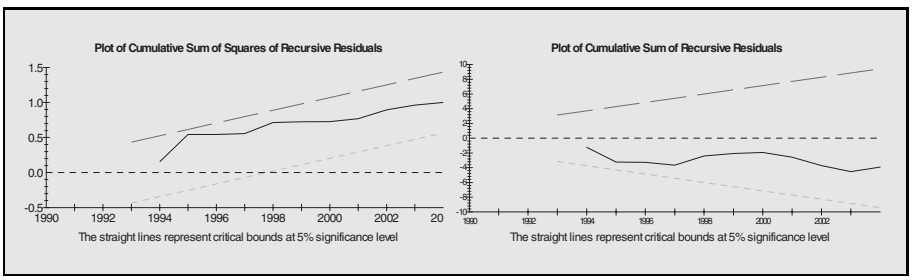

جدول ٧
Granger Causality Test Results

H_0	F-Statistic	Pr.	
Xn does not Granger Cause Gr	6.44824	0.02187	Xn Gr
Gr does not Granger Cause Xn	0.82123	0.37827	
Xus does not Granger Cause Gr	5.17520	0.03702	Xus Gr
Gr does not Granger Cause Xus	0.18966	0.66902	
Xus does not Granger Cause Xn	4.96195	0.04061	Xus Xn
Xn does not Granger Cause Xus	0.07474	0.78805	

(*) فترات التباطؤ المستخدمة هي (١) بناء على قيمة (SBC)، علماً بأنه تم استخدام فترات التباطؤ (٢) و(٣) ولم يعط أي تغير في النتائج.

الأردن إلى الدول الأخرى على صادراته للولايات المتحدة، ويعني ذلك أن الاتفاقيتين المشار إليهما فيما سبق لهما أثر واضح في تحفيز النمو الاقتصادي والصادرات الأردنية.

الخلاصة والاستنتاجات

ركّزت الدراسة على اختبار أثر الصادرات الأردنية، بشكل عام، وأثر اتفاقيتي المدن الصناعية المؤهلة (QIZ) والتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية (JUSFTA)، بشكل خاص، على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٥)، وذلك باستخدام منهجية (Autoregressive Distributed Lag (ARDL، التي طّورها البروفسور بيسران وآخرون، انظر: (Pesaran and Shin, 1999; Pesaran, *et al.,* 2001; Alam and Quazi, 2003). ونستطيع من خلال منهجية ARDL تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل (Short and long-terms). وكذلك تم استخدام اختبار السببية لجرانجر (Granger Causality Test).

أظهرت النتائج أن السلاسل الزمنية مستقرة عند الفروق الأولى، وأن نتائج التكامل المشترك للمتغيرات قيد الدراسة متكاملة تكاملا أحاديا. ولقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها (١) الصادرات الأردنية تقود النمو الاقتصادي في الأردن؛ أي أن الاقتصاد الأردني يعمل وفق فرضية Export-Lead growth. (٢) أظهر اختبار ARDL أن هناك تأثيراً إيجابياً في المديين القصير والطويل للصادرات الأردنية بموجب الاتفاقيتين (QIZ, JUSFTA) على النمو الاقتصادي في الأردن؛ (٣) توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الصادرات بشقيها إلى النمو الاقتصادي؛ (٤) تأثير صادرات QIZ على الاقتصاد الأردني تأثير ضعيف – كما يظهر ذلك من المعلمات – مقارنة مع حجم الصادرات الأردنية إلى

الولايات المتحدة الأمريكية، وقد يكون ذلك ناتجاً عن قصر المدة الزمنية، أو لأن الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بموجب اتفاقية QIZ غير متنوعة وهي في غالبيتها من الأقمشة والمنسوجات والتي معظم مدخلاتها الإنتاجية مستوردة؛ حيث يمكن ربط الصادرات ذات القيمة المضافة المحلية المنخفضة بزيادة نسبية في المستوردات مما يترك آثاراً سلبية على قياس الناتج المحلي الإجمالي. لذا فإنه على صانعي القرار في الأردن البحث عن أدوات وسياسات تهدف إلى زيادة أثر الصادرات الأردنية بموجب هاتين الاتفاقيتين على النمو الاقتصادي من خلال زيادة القيمة المضافة المحلية، وزيادة اعتماد الصناعات التصديرية على القطاعات الاقتصادية المحلية الأخرى، وقد يكون ذلك ممكنا من خلال تنويع الصناعات، وبخاصة الصناعة التي تعتمد بصورة كبيرة على مدخلات الإنتاج المحلية. وللوصول إلى ذلك يمكن اعتماد سياسات الإعفاءات الضريبية وتصاريح العمل بإعطاء ميزة ضريبية للشركات التي تستخدم في صناعتها مدخلات محلية وعمالة محلية. حيث يلاحظ أن الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية تشكل ما نسبته (٢٩٪) من مجمل الصادرات الأردنية إلا أن تأثيرها على النمو الاقتصادي لا يتجاوز (١٠٪) من تأثير مجمل الصادرات الأردنية كما هو واضح في النتائج السابقة، وبينت لنا الاختبارات السابقة أن الصادرات الأردنية أسهمت إيجاباً في النمو الاقتصادي، لكن مهما كانت النتيجة، فإنه، ونظراً لوجود النمو المطرد للصادرات الأردنية للولايات المتحدة الأمريكية من ناحية تأثيره على الاقتصاد الأردني، فإننا نستطيع أن نستخلص أن هناك أثراً إيجابياً للاتفاقيتين على الاقتصاد الأردني.

المراجع

البنك الدولي، ٢٠٠٤، آخر المستجدات في الأردن، نشرة فصلية تصدر عن البنك الدولي/ وحدة الأردن، الفصل الرابع.

البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، تقارير سنوية مختلفة (١٩٩٠ – ٢٠٠٥).

البنك المركزي الأردني، الموقع الالكتروني www.cbj.gov.jo.

عيد الزيود ٢٠٠٤، الآثار الاقتصادية لاتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة، دراسة مقدمة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي.

بشير العبد الرازق الزعبي، وبشير الزعبي، ٢٠٠٥، تأثير الناتج المحلي الإجمالي في الإنفاق الحكومي في الأردن: دراسة قياسية (١٩٨٠ – ٢٠٠١)، المنارة، جامعة آل البيت، المجلد ١١، العدد ٢.

دائرة الإحصاءات العامة، تقديرات الحسابات

القومية في الأردن، نشرات سنوية.

دائرة الإحصاءات العامة، نشرات إحصائية للتجارة الخارجية مختلفة للسنوات (١٩٩٠ – ٢٠٠٤).

دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠٠٤.

دائرة الإحصاءات العامة، الموقع الإلكتروني: www.dos.gov.jo.

سليمان وارد المساعيد، ٢٠٠٦، الصادرات الأردنية: المحددات والتوقعات المستقبلية، **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، الكويت.

مؤسسة تشجيع الاستثمار، وزارة الصناعة التجارة، تقارير ونشرات مختلفة، الأردن.

وزارة الصناعة والتجارة، نشرة الصناعة والتجارة والاستثمار، نشرة ربع سنوية، أعداد مختلفة.

وزارة الصناعة والتجارة، اتفاقية المدن الصناعية المؤهلة، ١٩٩٧.

وزارة الصناعة والتجارة، اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٠.

وزارة الصناعة والتجارة، الموقع الالكتروني: www.mit.gov.jo.

Alam, M. I., and Quazi, R. M. 2003. Determinants of Capital Flight: an Econometric Case Study of Bangladesh. *International Review of Applied Economics*, 17(1): 58-103.

Axfentiou, P. C., and Serletis, A. 1991. Exports and GNP Causality in the Industrial Countries: 1950 - 1985, Kyklos, Summer, 167-79.

Bahmani-Oskooee, M., and Alse, J. 1993. Export Growth and Economic Growth: An Application on Cointegration and Error-Correction Modeling. *Journal of Developing Areas*, 27:535-542.

Bahmani-Oskooee, M., and Ng R. C. W. 2002. Long-Run Demand for Money in Hong Kong: An Application of the ARDL Model. *International Journal of Business and Economic*, 1(2): 147-155.

Barry, F., and Bradley, J. 1997. FDI and Trade: The Irish Host-Country Experience, *Economic Journal*, 107(445): 1798-1811.

Bhagwati, J., Protectionism, MIT Press, Cambridge, MA, 1988.

Brown, R, L., Durbin, J. and Evance, J. M. 1975. Technique for Testing Constancy for Regression Relation over Time. *Journal of the Royal statistic society, Series* B 73:149-163.

Central Bank of Jordan, www.cbj.gov.-jo www.cbj.gov.jo, Accessed on 1 May, 2006.

Doyle, E. 2001. Export-Output Causality and the Role of Exports in Irish

Growth: 1950-1997. *International Economic Journal*, 15(3): (37-51).

Engle, R. and Granger, C. 1987. Cointegration and Error correction Representation, Test and Telling. Econometrica 55(2): 251-276.

Feder, G. 1982. On Exports and Economic Growth, *Journal of Development Economics*, 12(1): 59-73.

Granger, C. 1986. Development in the Study of Cointegration Variables. *Oxford Bulletin of Economic and Statistics*, 48(3): 213-218.

IMF, International Financial Statistics, Different Issues.

IMF, International Financial Statistics, http://ifs.apdi.net/imf/ Accessed on 1 January 2006.

International Mesentery Fun (I.M.F) International Financial statistics (I.F.S), Year Book, 1980 - 1994.

Johansen, S. 1988. Statistical Analysis of Cointegration Vectors. *Journal of Economic Dynamic and control*, 12(2-3): 231-254.

Johansen, S. 1991. Estimation and Hypothesis Testing of Cointegration Vectors in Gaussian Autoregressive Models. *Econometrica*, 59(6): 1551-1580.

Johansen, S., and Juselius, K. 1990. Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration with Application to the Demand for Money. Oxford *Bulletin of Economic and Statistical*, 25(2): 169-210.

Johansen, S., and Juselius, K. 1992. Testing Structure Hypothesis in Multivariate Cointegration Analysis of PPP and the NIP for UK. *Journal of Econometrics*, 53(1-3): 211-244.

Jones, M.T. and Wilkinson J. 1990. Real Exchange Rates and Australian Export Competitiveness, RBA, Research Discussion Working Paper, pp: 5-10.

Jung, W. S., and Marshall, P. J. 1985. Exports, Growth and Causality in Developing Countries, *Journal of Development Economics*, February, 18(1):1-12.

Krishna, K.; Ozyildirim, A., and Swansond, N. R. 2003. Trade, Investment and growth: Nexus Analysis and Prognosis. *Journal of Development Economics*, 70(2): 479- 499

Michaely, M. 1977. Exports and Growth: An Empirical Investigation, *Journal of Development Economics*, pp: 149-53.

Ministry of Industry and Trade, www.mit.gov.jo, Accessed on 1 January 2006.

Ministry of Planning and International Cooperation, www.mop.gov.jo, Accessed on 1 December 2004.

Morimune, K. and Mantani, A. 1995. Estimating the Rank of Cointegra-

tion After Estimating The Order Of A Vector Autoregression. *The Japanese Economic Review*, 46(2): 191-205.

Nelson, C. R. and Plosser, C. I. 1982. Trends and randomwalks in macroeconomic time series: some evidence and implications. *Journal of Monetary Economics*, 10(1): 13- 62.

Pesaran, M. H., and Shin, Y. 1999. An Autoregressive Distributed Lag Modeling Approach to Cointegration Analysis. In: S. Strom (ed.), Econometrics and Economic Theory in the 20th Century. The Ragnar Frisch Centennial Symposium, 1999, Ch. 11. Cambridge University Press, Cambridge.

Pesaran, M. H., Shin Y., and Richard J. S. 2001. Bounds Testing Approaches to the Analysis of Long-run Relationships, *Journal of Applied Econometrics*, 16(3): 289-326.

Peseran, M. H., and Peseran, B. 1997. *Working with Microfit 4.0: Interactive Econometric Analysis. Oxford University Press.*

Quinn, B. G. 1988. A Note on AIC Order Determination for Multivariate Autoregression. *Journal of Time Series Analysis*, 9(1): 241-245.

Ramsey, J. B. 1969. Test for Specification Error in Classical Linear Least Squares Regression Analysis. *Journal of the Royal Statistical Society,* Series B. 31(2): 350-371.

Schwarz, G. 1978. Estimating the Dimension of a Model. *The Annals of Statistics,* 6: 461-464.

Shan, J., and Sun F. 1998. On the Export-Led Growth Hypothesis; the Econometric Evidence from China. *Applied Economics,* 30(8): 1055-1065.

Toda, H. Y., and Phillips, P. C. B. 1993. Vector Autoregressions and Causality, *Econometrica*, 61(6): 1367-93.

Toda, H. Y., and Yamamoto, T. 1995. Statistical Inference in Vector Autoregressions with Possibly Integrated Processes, *Journal of Econometrics*, 66(1): 225-250.

World Bank. 1998. Trade in Developing Countries.Washington.

World Bank. 2004. Issues in Economic Growth in Jordan: Assessing the Role of Exports and Private Sector Environment. Middle-East and North Africa Economic and Social Development Unit.

Zapata, H. O., and Rambaldi, A. N. 1997. Monte Carlo Evidence on Cointegration and Causation, *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, 59(2): 285-298.

ABSTRACT

THE IMPACT OF JORDAN-USA TRADE AGREEMENT ON JORDAN ECONOMIC GROWTH: AN EMPIRICAL STUDY

SULEIMAN W. ALMASAIED
Alal - Bayt University

We investigate the empirical impact of exports from both Qualified Industrial Zones (QIZs) and Free trade Agreement (JUSFTA) to United States of America (USA) on Jordan economic growth. At the same time, the hypothesis of "export-led-growth" was tested. Both short and long- run movement of the growth process are modelled during the 1990-2005 period using the recently developed autoregressive distributed lag (ARDL) approach. We find evidence supporting the existence of weak positive impact of Qualified Industrial Zones (QIZs) and Free trade Agreement (JUSFTA) to USA on Jordan economic growth. The weakness of this impact may be due to the large share of (QIZs) exports of clothing with a low value domestic added, which correlates with a proportional, greater increase in imports, thus causing negative impact on the measure of GDP. In other words, the "export-led-growth" hypothesis defined by Shan &, Sun (1998) is empirically supported. We interpret this as evidence in favour of the expansion of the export sector, which can directly accelerate economic growth. Therefore, the decision-makers should look for alternative policies to strengthen the link of QIZ and JUSFTA with other economic sectors, in order to maximize their benefits.

سليمان وارد المساعيد (دكتوراه في الاقتصاد، جامعة بوترا، كوالالمبور، ماليزيا، ٢٠٠٤) أستاذ مساعد، قسم اقتصاديات المال والأعمال، جامعة آل البيت، المملكة الأردنية الهاشمية، له اهتمامات بحثية في مجالات: الاقتصاد القياسي، والتجارة الخارجية، والاقتصاد الدولي، والعلاقات الاقتصادية الدولية.